

المحاضرة رقم 06: النظريات المعاصرة لتفسير التجارة الدولية.

تمهيد: نتناول في هذه المحاضر أهم النظريات المعاصرة لتفسير التجارة الدولية.

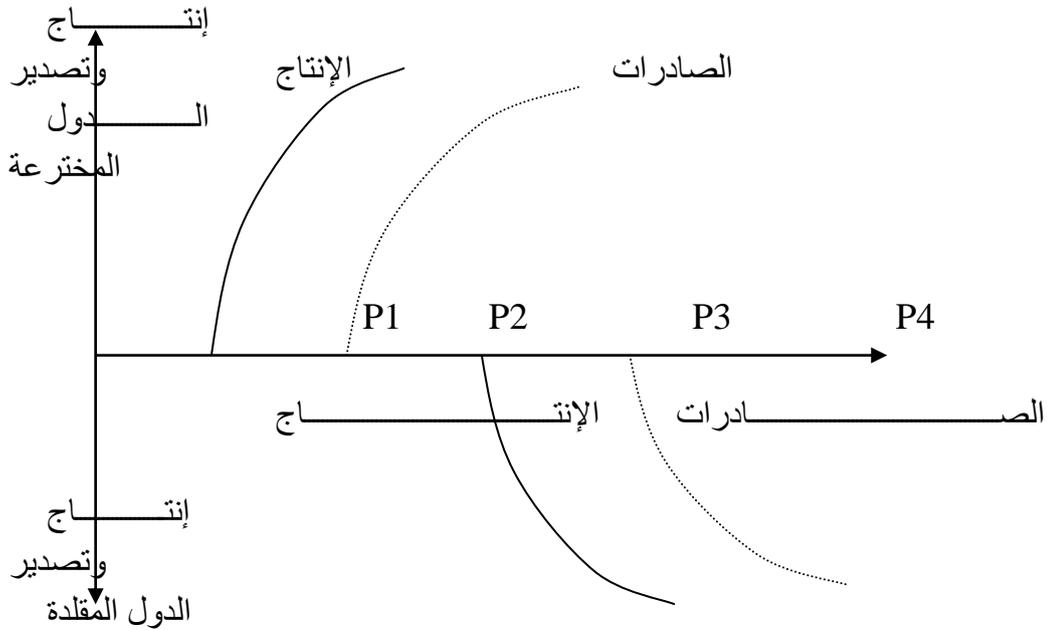
1. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر

هذا النموذج قدمه بوسنر عام 1961 ويقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والمتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، وبالتالي فإن هذا النموذج يركز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، والذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما هذا التحليل يستند على وجود فجوتين:¹

➤ **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد في الدولة صاحبة الاختراع P1 وبداية استهلاكه في الدول المقلدة P2 وخلالها تحتكر الدول المتقدمة انتاجه وتصديره.

➤ **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة P1 (الدولة صاحبة الاختراع) وظهوره في الدول النامية (الدولة المقلدة) 3P، حيث تشارك في الانتاج. والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نموذج مفسر لنظرية الفجوة التكنولوجية



فحوى نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

ولكن ما يلاحظ على هذا النموذج بالرغم من بساطته أنه لا يوضح مدى الفترة الزمنية التي سوف ينتقل الإنتاج فيها من الدول المنتجة إلى الدول المقلدة أي فترة طويلة أو قصيرة، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج وكان على نموذج دورة حياة المنتج أن تتصدى للإجابة عنها.

1 - عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص 41.

● تقييم نموذج الفجوة التكنولوجية

إن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن السؤالين التاليين بالرغم من أهميتهما الكبرى في مجال التخصص والتبادل الدوليين وهما:²

السؤال الأول: لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، دون غيرها من الدول سواء أكانت من مجموعة الدول الصناعية الأقل تقدماً، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا، اليونان أو من مجموعة دول العالم النامي.

السؤال الثاني: ما هو طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراعات الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، وبمعنى آخر ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها.

الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج، فكان على نموذج دورة المنتج أن تتصدى للإجابة عليهما وبذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الإقتصاد الدولي قد اكتملت.

2. نظرية دورة حياة المنتج لفرنون

لقد ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزاً عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي وهما:³

➤ لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان المتقدمة مثل فرنسا وإيرلندا؟

➤ ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وما هي المزايا النسبية التي تصاحبها؟

وبذلك فإن المفكر الاقتصادي ريموند فرنون تمكن من الإجابة على هذين السؤالين من خلال نظرية أطلق عليها نظرية دورة حياة المنتج، والتي تعتبر كنظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ودوره في خلق المزايا النسبية. حيث أن اكتساب بعض الشركات لميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة.⁴ وتدرس دورة حياة المنتج تدرس العلاقة بين المبيعات من المنتج خلال فترة زمنية معينة وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج في عملية التنبؤ بحجم المبيعات والظروف التنافسية والتكنولوجية التي ينشط فيها المنتج.⁵ ويميز فرنون بين ثلاث مراحل في دورة المنتج على النحو التالي:⁶

أ. المرحلة الأولى - المنتج الجديد -

² -وليد العايب، مرجع سابق، ص28.

³ -عبد الرحمان روايح، مرجع سابق، ص123.

⁴ -رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر 2000-2010-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص110.

⁵ -حساني رقية، مرجع سابق.

⁶ -عبد الرحمان روايح، مرجع سابق، ص ص 123-124.

وفي هذه المرحلة تنتج السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة وفي هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة وتكون أسعار المنتج الجديد عالية ولهذا يكون الطلب عليها غير كبير خصوصا من قبل ذوي الدخل غير المرتفع، كما أن تصدير السلعة يكون محدودا، وتجدر الإشارة هنا أن ظهور منتج جديد يتطلب توافر شروط عديدة أهمها :

➤ كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية؛

➤ مستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية؛

➤ سوق داخلي قادر على إستيعاب المنتجات الجديدة؛

➤ طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة وهو يعرف بالإبداع التكنولوجي، ومن هنا يرى فرنون أن الولايات المتحدة مؤهلة قبل غيرها من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الجديدة، ومن خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر على السوق الداخلي ونفقات الإنتاج تكون مرتفعة إضافة إلى إحتكار السوق من طرف المنتجين المحترمين للتكنولوجيا.

ب. المرحلة الثانية (النمو أو التوسع والنضج)

وهنا يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، حيث في البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الإبتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواءً بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية – التكنولوجية، وفي هذه المرحلة تتحسن نوعية المنتج ويكتسب مزيدا من التطور والتنوع ويزداد عدد السلع المنافسة وتظهر منافسة محلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

ج. المرحلة الثالثة المنتج النمطي-مرحلة الأفول:-

وهنا تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلعة جديدة أكثر حداثة وتطورا تلبية الحاجات نفسها، فعلى الرغم من الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع، وتحدث مجموعة من التطورات يمكن إيجازها فيما يلي :

➤ سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج وبذلك يصبح السعر هو الأداة الرئيسية التنافسية؛

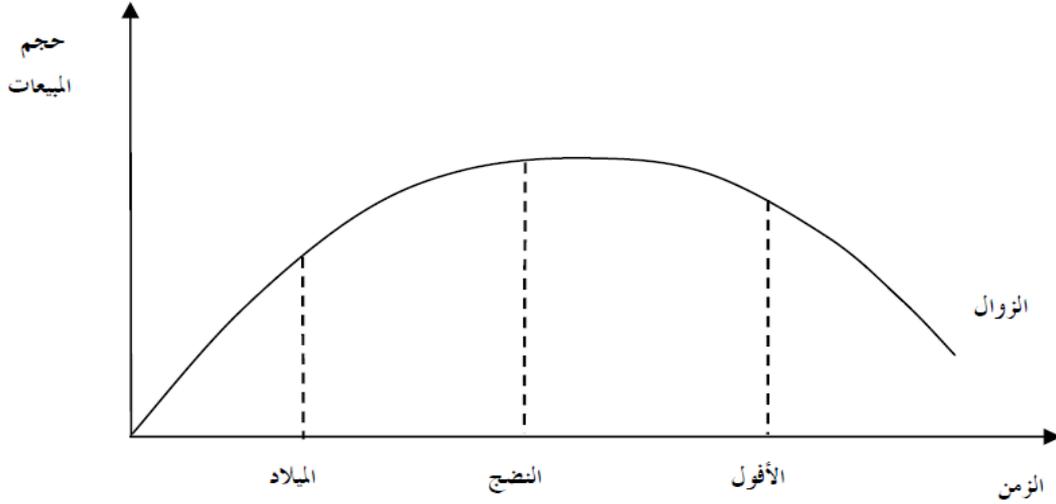
➤ إختفاء ظاهرة إقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقصة؛

➤ تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول لأن التكنولوجيا تصبح نمطية وشائعة الاستعمال؛

➤ يترتب على نمطية السلعة إستبعاد إمكانية حدوث إنعكاس لدوال الإنتاج؛

➤ تشابه ظروف الطلب لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.

الشكل رقم (02): دورة حياة المنتج



Source : Pierre Jacquemol, **La firme multinationale, une introduction économique**, édition economica ,paris, 1990, p60

3. نظرية التبادل اللامتكافئ

تعتبر هذه النظرية نقداً لنظرية الميزة النسبية لـ ريكاردو ، وكذا لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لكل من هكشر وأولين ، واللذان تعتمدان على فكرة قيام التبادل الدولي يعود إلى الميزة النسبية التي تمتلكها الدول وعلى مقدار حيازتها لعوامل الإنتاج، حيث ترى هذه النظريات أن التبادل الدولي يعود بالنفع على كل أطراف التبادل ، غير أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، إذ أن عدم التكافؤ يعتبر السمة الأساسية المميزة للتبادل الدولي.⁷، وإنطلاقاً من هذا الواقع ظهرت ابتداءً من الخمسينات في كتابات بعض الاقتصاديين من أمثال ميردال وبريبش وسنجر وغيرهم بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها "نظرية التبادل اللامتكافئ" ، وقد أوضح الاقتصادي السويدي ميردال أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والإتجاه نحو التعادل في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية بل أن إستنتاجات النظريات السابقة إنما جاءت وفقاً للافتراضات التي بنيت عليها مثل: التوازن المستقر، انسجام المصالح والمنافسة الكاملة.⁸ حيث رد ميردال على هذه الافتراضات بما يلي⁹:

- أن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية أي لا يوجد توازن مستقر وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات؛
 - إن انسجام المصالح لا يعبر إلا عن وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي أي الدول المتقدمة؛
 - إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعياً في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الأخيرة.
- أما الاقتصادي الأرجنتيني راوول بريبيش فيرى أن تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على الدول الصناعية ، حيث أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة

7 - عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000/2012، مذكرة ماجستير-غير منشورة، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2014/2013، ص 28.

8 - عبد الرحمان روايح، مرجع سابق، ص 128.

9 - المرجع السابق، ص 128-129.

والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية يميل دائما لصالح الدول المتقدمة وهذا ناتج إلى عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول.¹⁰

وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي "أرجيري - إمانويل" مؤلفه "التبادل اللامتكافئ" الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة، موضحا أنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى آخر أن التبادل غير متكافئ

11.

بالإضافة إلى ماسبق هناك عوامل أخرى تدعم هذا الإتجاه من أهمها¹²:

➤ وجود الشركات متعددة الجنسيات وهي شركات احتكارية تسيطر على عمليات إنتاج وتوزيع منتجاتها في الدول المتخلفة وهذا ما يساعد على تحويل موارد دول الهامش إلى دول المركز؛

➤ احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالاة في رفع أسعارها وهذا ما يترتب عليه تكنولوجيا تعمل ليس فقط على تحويل موارد الدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة بل على تكريس سيطرة الثانية على الأولى.

4- نظرية التنوع⁽¹³⁾: اعتمدت نظرية التنوع بصفة أساسية على تأثيرات الدخل على حجم التجارة الخارجية، حيث أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض السلع التي لها خصائص معينة، ومن ثمة زيادة الواردات من هذه السلع، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستورد السيارات اليابانية التي تحقق اقتصاد في البنزين أي أن السلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب نتيجة توافر مجموعة من الخصائص المتنوعة يبحث عنها المستهلك لتحقيق أغراض معينة.

تهدف كل من النظريات الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والحديثة إلى تبرير أسباب قيام التجارة الدولية، وإظهار المنافع التي تعود من ورائها وتصب في المصلحة العامة للدول المشاركة فيها.

وتتمثل المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة الدولية في ما يلي: التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، انخفاض أسعار السلع، تشجيع التقدم التكنولوجي، تضيق الخناق على قيام الاحتكارات، الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووصول المشروعات إلى الحجم الأمثل⁽¹⁴⁾.

أما مكاسب تقييد التجارة الدولية فهي⁽¹⁵⁾: حماية الصناعات الناشئة من التدهور حتى تقوى، الحفاظ على معدل التبادل التجاري الدولي، الحفاظ على تنوع النسيج الاقتصادي للدول، الحد من البطالة، تمويل الخزينة من خلال فرض الدولة للضرائب، الحفاظ على تحسن الميزان التجاري.

10 - عز الدين علي، مرجع سابق، ص 28.

11 - المرجع السابق، ص 29.

12 - عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص 130.

13 - سكيئة بن حمود، مرجع سابق، ص ص: 92 - 93.

14 - مصطفى رشدي شحبة، مرجع سابق، ص: 161.

15 - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص: 370.